

السعدون يستقبل عدداً من السفراء



الرئيس أحمد السعدون لدى استقباله عدداً من السفراء في مكتبه

سوناً سنة فاشان وسفير جمهورية ميانمار كوكو لات وسفير جمهورية فيتنام الاشتراكية بي كيوك ترانغ، وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها. كما استقبل السعدون سفير جمهورية إرمينيا لدى الكويت فادي تشار تشو غليان، وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين ومناقشة آخر المستجدات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في مكتبه ظهر أمس سفير مملكة كمبوديا لدى الكويت كيم لونج وسفراء دول رابطة الآسيان كلا من سفير بروناي حاجي مصطفى علي الدين وسفير جمهورية اندونيسيا فيري ادمهار وسفير ماليزيا داتو عدنان حاجي عثمان وسفير جمهورية الفلبين شولان بريفييرا وسفير مملكة تايلند سراسق جوسكوف وسفير جمهورية لاو الديموقراطية

اجتماع اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية

د.عادل الدمخي وأمين صندوق الشعبة د.محمد المطر وعضو الشعبة شايح الشايع في الدعوة الموجهة من الاتحاد البرلماني العربي للمشاركة في الاجتماع الخاص للجنة المالية والاقتصادية في الاتحاد والمقرر عقده في مدينة الخرطوم - السودان في الفترة من 15 - 17 مايو 2012. كما تقرر مشاركة كل من وكيل الشعبة البرلمانية العضو عمار العجمي وأمين صندوق الشعبة د.محمد المطر في الدعوة الموجهة من المجلس الفيدرالي الروسي للمشاركة في (المنتدى الدولي الرابع للتجارة والتمويل) بالتعاون مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمقرر عقده في مدينة كازان - جمهورية تترستان خلال الفترة من 17 - 18 مايو 2012.

عقدت اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية اجتماعها ظهر أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة ورئيس الشعبة البرلمانية أحمد السعدون وحضور أعضاء الشعبة كل من وكيل الشعبة البرلمانية العضو عمار العجمي وأمين سر الشعبة البرلمانية د.عادل الدمخي وأمين صندوق الشعبة البرلمانية علام الكندري وعضو اللجنة التنفيذية للشعبة العضو محمد الخليفة وأمين عام مجلس الأمة وسكرتير الشعبة البرلمانية علام الكندري وحضور الأمين العام المساعد للشعبة البرلمانية توفيق الوهيب ومدير إدارة المنظمات سامي الشايع.

تم خلال الاجتماع التصديق على محضر الاجتماع السابق للشعبة البرلمانية، كما تم اعتماد تقرير الشعبة البرلمانية المشارك في أعمال الدورة 18 لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الكويت في الفترة من 4 - 6 مارس 2012 وإحالته إلى الاجتماع السنوي القادم للجمعية العمومية للشعبة البرلمانية. كما تقرر مشاركة كل من أعضاء اللجنة التنفيذية في الشعبة البرلمانية العضو فلاح الصواغ والعضو محمد الخليفة في الدعوة الموجهة من البرلمان التركي للمشاركة في اجتماع اللجنة المختصة بالشؤون المالية والإدارية لجمعية برلمانات آسيا والمقرر عقده في مدينة أنقرة - تركيا خلال الفترة من 10 - 11 مايو 2012. كما تقرر مشاركة كل من أمين سر الشعبة

ونظرت اللجنة التنفيذية للشعبة في الدعوة الموجهة من مجلس الشيوخ البرازيلي للمشاركة في مؤتمر القمة العالمي الأول للمشرعين والمقرر عقده في مدينة ريو دي جانيرو - البرازيل في الفترة من 15 - 17 يونيو 2012، حيث قررت اللجنة المشاركة من حيث المبدأ على أن تتم دراسة الأوراق المتعلقة بهذا المؤتمر. كما تم النظر في ميزانية الشعبة البرلمانية واعتمادها، من جانب آخر تم إقرار جدول مجاميع لجان الصداقة البرلمانية المعروضة على اللجنة والإطلاع على عدد من الرسائل المعروضة.

الراشد يستقبل من «التشريعية»



في أطروحاته وآرائه القانونية، كما أنه لا يجوز تعيين أي مستشار في لجنة بغرض التنقيب أو سداد فاتورة موافق سياسية معينة، مما يخرج عمل اللجنة عن الحيادية أو يشكك في توجهاتها. وبناءً عليه أطلب عرض هذه الاستقالة على مجلس الأمة لقبولها وانتخاب نائب آخر مكاني.

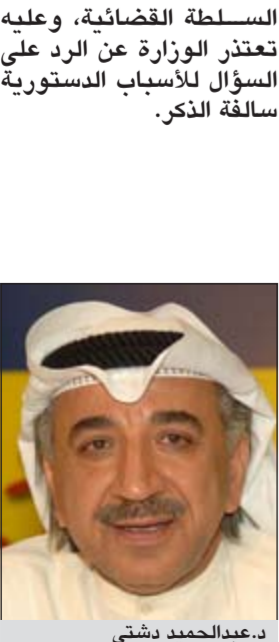
قدم النائب علي الراشد رسمياً أمس استقالته من عضوية اللجنة التشريعية، وجاء في نص الاستقالة: أتقدم باستقالتي من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، وذلك احتجاجاً على تعيين محمد عبدالقادر الجاسم مستشاراً في اللجنة، وذلك لغلبة توجهاته السياسية على القانونية، وبذلك من وجهة نظري أنه غير حيادي

... اجتماعي مع السفير الأميركي «اجتماعي»

المزجوجين الذي اثاره النائب محمد الجوبيل مع السفير رد الراشد: لم نتطرق الى هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد. وفيما يتنقل باستجواب وزير الداخلية قال: ان فيه حيازة قوية ومعلومات لكننا لم نحكم عليه قبل الاستماع الى رده الوزير في جلسة علنية.

اوضح النائب علي الراشد ان اجتماعه مع السفير الأميركي في البلاد ماثيو تولر اقتصر على أمور اجتماعية، ولم يتطرق الى موضوعات اخرى. وقال الراشد: تربطني علاقة جيدة بالسفير الأميركي منذ ان كنت وزيراً. وفي سؤال وجهه اليه بشأن فتح ملف

«الداخلية» رداً على دشتي: وفاة الميموني واليوكن الأسود أمام القضاء



قورتها المحكمة الدستورية بقرارها الصادر في جلسة 2005/4/11 في طلب التفسير رقم 2004/3 بأنه لا يجوز أن يكون من شأن السؤال البرلماني التدخل في أمور مثارة أمام القضاء أو جهات التحقيق أو ما يتعلق بأحكام قضائية بما يتعارض مع استقلال القضاء واختصاص السلطة القضائية. ولما كان موضوع السؤال المائل يتناول ظروف وملايسات وفاة المواطن محمد الميموني التي مازالت معروضة أمام القضاء، بما يعني أن موضوع السؤال أصبح من اختصاص السلطة القضائية. وبما كان موضوع السؤال المائل يتناول وجهه السؤال ان يتناول في سؤاله هذا الموضوع، لأن ذلك يعد تدخلا في أعمال

اعتذرت وزارة الداخلية ممثلة في النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في معرض ردها على سؤال النائب د.عبدالحميد دشتي الذي سبق ان وجه لوزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود سؤالاً يستفسر فيه عن التحريات التي أجرتها وزارة الداخلية للكشف عن هوية صاحب اليوكن الأسود في قضية مقتل محمد الميموني، وذلك لأسباب اعتبرت فيها الوزارة ان سؤال النائب دشتي يعد تدخلا في أعمال السلطة القضائية وبأن هذا الأمر من اختصاص السلطة القضائية. وفيما يلي نص رد وزارة الداخلية الذي أرسلته الى رئيس مجلس الأمة: وفقا لضوابط السؤال البرلماني التي

«الخدمة المدنية» يدرس اليوم وضع الكويتيين في «الخاص» التشريعية: 8 سنوات لشغل مناصب الوكلاء

المرشحين، ليجتاز مجلس الوزراء أحدًا من هؤلاء المرشحين. وذكر الطبطبائي ان اللجنة توقفت عند دور القطاع الخاص الذي أصبح كادراً للعمالة الوطنية، مبيّناً ان «الخدمة المدنية» أبلغ اللجنة بان اجتماعاً سيعقد غداً (اليوم) لدراسة هذا الموضوع. وقال «ان إقرار زيادة رواتب الموظفين في القطاع الحكومي أصبح من الضرورة بمكان خضوع هذه العقود للقرار المذكور من عدمه؟ ما عدد الشواغر يعقود المقاولين في الشركات والكلية في تلك العقود؟

الصحافيين ان اللجنة ناقشت مقترح تعديل شروط تولي الوظائف القيادية، وتم الاتفاق على تحديد مهلة ثمانية سنوات للوكيل فما فوق، فيما تم ارجاء القرار في شأن الوكلاء المساعدين، حيث طلبت الحكومة مهلة 12 سنة، بينما تصر اللجنة على 8 سنوات، وتقدر حسم هذا الموضوع الأسبوع المقبل وإحالة تقرير الى المجلس يتضمن شروط تولي الوظائف القيادية من خلال لجنة تم تشكيلها لدراسة طلبات ملء الشواغر، وترشح اللجنة بعض

المشتركة بين اللجنتين المالية والتشريعية مع الحكومة على تحديد مهلة ثمانية سنوات بحد أقصى لوكلاء الوزارة لشغل هذا المنصب، بينما تم إرجاء البند المتعلق بالوكلاء المساعدين الى اجتماع مقبل، في وقت طلبت اللجنة من «الخدمة المدنية» رفع قمة الزيادة المخصصة للموظفين الكويتيين في القطاع الخاص. وأوضح رئيس اللجنة التشريعية النائب د.وليد الطبطبائي في تصريح الى



وجه النائب الصيغي مبارك الصيغي سؤالاً برلمانياً إلى وزير النفط هاني حسين وجاء السؤال كالتالي: أصدرت مؤسسة البترول الكويتية القرار رقم «2002/23» والمتعلق بتكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي، وتضمن القرار تحقيق نسبة لا تقل عن 25٪ من إجمالي العمالة الماهرة وشبه الماهرة في تلك العقود، هل تحققت هذه النسبة في العقود، وما النسب المحققة في عقود الشركات

الصيغي يسأل وزير النفط عن تكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي

تلك الجهات، وكيف تسنى لها مواجهة تلك المعوقات؟ ما الألية المتبعة في تكويت العمالة في عقود المقاولين حتى تاريخ صدور القرار رقم 5 لسنة 2012 من وزير النفط رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية في 28 مارس 2012، والمتعلق بتكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي، والذي أحال اختصاصات التوظيف المركزي إلى الشركات النفطية، وما ألية التوظيف في تلك الشركات، وبيان تأثير ذلك على

النفطية منذ صدور القرار حتى تاريخه؟ وإذا لم تتحقق النسبة فيرجى الإفادة عن أسباب ذلك؟ وما الإجراءات التي اتخذت تجاه الجهات غير المترتبة بتنفيذ القرار؟ هل قرار المؤسسة رقم «2002/23» مازال سارياً حتى تاريخه؟ وما القرارات الداعمة لاستمرار سريان القرار؟ ما الجهات المعنية بتنفيذ القرار المذكور أعلاه، وآليات التنفيذ، وما المعوقات التي واجهت

وجه النائب الصيغي مبارك الصيغي سؤالاً برلمانياً إلى وزير النفط هاني حسين وجاء السؤال كالتالي: أصدرت مؤسسة البترول الكويتية القرار رقم «2002/23» والمتعلق بتكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي، وتضمن القرار تحقيق نسبة لا تقل عن 25٪ من إجمالي العمالة الماهرة وشبه الماهرة في تلك العقود، هل تحققت هذه النسبة في العقود، وما النسب المحققة في عقود الشركات



وجه النائب الصيغي مبارك الصيغي سؤالاً برلمانياً إلى وزير النفط هاني حسين وجاء السؤال كالتالي: أصدرت مؤسسة البترول الكويتية القرار رقم «2002/23» والمتعلق بتكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي، وتضمن القرار تحقيق نسبة لا تقل عن 25٪ من إجمالي العمالة الماهرة وشبه الماهرة في تلك العقود، هل تحققت هذه النسبة في العقود، وما النسب المحققة في عقود الشركات

خلال نهائي مسابقة الدستور بالتعاون مع وزارة التربية السلطان: تأسيس الدستور من الإنجازات التي يفتخر بها الشعب الكويتي



طالبات من وزارة التربية شاركن في المسابقة



شايح الشايع وخالد السلطان ويدر الداهوم وأمين عام مجلس الأمة بين عدد من الطالبات

وتدعيماً ببرامجها الديموقراطية من أجل مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن والمواطن بأجواء من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية. وفي ختام الحفل قام السلطان بتوزيع الكؤوس على المسؤولين في وزارة التربية والطلبة الفائزين بالمسابقة وهم مدرسة محمد عبدالله المهيبي في المركز الأول ومدرسة أنس بن مالك في المركز الثاني على مستوى مدارس البنين ومدرسة نيماء في المركز الأول ومدرسة لطيفة الشمالية في المركز الثاني على مستوى مدارس البنات.

كلمته بجهود كل من ساهم في الإعداد والعمل على تنظيم هذه المسابقة ناقلاً لهم تحيات رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون وأعضاء المجلس. من جانبها، بينت المتحدث باسم وزارة التربية موجه أول اجتماعيات نادبة العريفيان ان وزارة التربية تقم مسابقة الدستور انطلاقاً من حرصها على بث روح الوطنية والحفاظ على أواصر التعاون والمودة بين أفراد المجتمع. وأضافت العريفيان ان هذه المسابقة تأتي تماشياً مع النهج الديموقراطي لسياسة الكويت

بالحرية والعدالة والمساواة، كما حدد ان دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع»، مؤكداً ان الروح التي قام عليها الدستور والمبادئ التي ارتكز عليها لا تحقق فائدتها المرجوة إلا اذا استوعبها المواطنون وأصبحت روحاً تسري في المجتمع. وبين السلطان ان هذه المسابقة تسهم في دعم روح الولاء للكويت والاعتزاز بهذا الدستور والعمل على تحقيق أهدافه ومبادئه من خلال زيادة الوعي لدى أبنائنا حول هذه الوثيقة التاريخية. وأشاد السلطان في ختام

نظمت إدارة التدريب بالأمانة العامة لمجلس الأمة تحت رعاية نائب رئيس المجلس خالد السلطان، وبالتعاون مع وزارة التربية «نهائي مسابقة دستور الكويت العاشرة»، بحضور أمين عام مجلس الأمة علام الكندري والأمين العام لقطاع التطوير الإداري والتدريب عبدالعزيز الساعي ومدير إدارة التدريب مهدي المطيريات.

وقال السلطان في كلمة له في افتتاح الحفل ان «تأسيس الدستور من الإنجازات التي يفتخر بها الشعب الكويتي الذي من خلاله ننعم جميعاً



جانب من الطلبة المشاركين



خالد السلطان وعلام الكندري وعبدالعزیز الساعي ومهدي المطيريات



صورة جماعية لإدارة التدريب بالأمانة العامة لمجلس الأمة وعدد من النواب والمشاركين في مسابقة «دستور الكويت» العاشرة